هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية

د. محمد ربيع *

د. انطوان زحلان **

مقدمة

بما يعتبر حياة الانسان وماهيته الهدف الاول لكل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر الانسان اهم ادوات تلك الخطط في تعميق اهدافها اذ ان العنصر البشري بما يمثله من قوة انتاجية وقوة استهلاكية وما يحتاجه من خدمات صحية وتعليمية وترفيهية ... الخ .. وما يتطلع اليه ويربو الى تحقيقه من مستويات معيشية يشكل اهم قوى الدفع وراء ماتعيشه المجتمعات المتقدمة من تطور ونمو وما تعانيه المجتمعات من مشاكل وازمات .

ولما كان استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لاي بلد من بلدان العالم يتطلب قوى بشرية واخرى مادية فان نسمة السكان ونوعيتهم تحدد مدى الاستفادة الحقيقية الممكنة من الموارد المتاحة لهم . ولما كان النوع في عالم اليوم اهم من الكم وان نوعية السكان تتغير باستمرار وبصورة مضطردة فان تحديد « الحد الانسب » للسكان في بلد معين لا يقوم على تحديد نسبة السكان الى مواردهم المتاحة فقط ، بل وعلى نوعية السكان وتركيبهم ايضا . يضاف الى هذا ، ان قيمة واهمية الموارد المتاحة لاي شعب من شعوب العالم تتعرض اليوم لتحاله من التغير المستمر وذلك تبعا لتغير استعمالاتها وطرق الافادة منها في ضوء ما تشهده من تقدم علمي وتطور تكنولوجي هائل . وعلى العموم تبقى الموارد الطبيعية على اهميتها وضخامتها بدون فائدة حقيقية حتى تمتد يد الانسان اليها وتمتد الى استغلالها وتوجيهها لخدمة الانسان في تطوره وتقدمه ولذا تصبح العنصر البشري — والحالة هذه — اهم عناصر الانتاج واساسها جميعا ، كما تصبح نوعيته وتركيبه العامل الحقيقي الذي تحدد مدى التقدم او التخلف الذي يتحقق لاي شعب من الشعوب . ولهذا نقول ماوتسي تونغ « لا توجد بلاد غير مسيحة بل توجد عقول غير مسيحة » .

ولما كانت الموارد المتاحة لاي شعب من شعوب العالم محدودة ، وان التزايد السكاني يشكل — في غالب الاحوال — ضغطا متزايدا على تلك الموارد ، فان الاهتمام بمشاكل السكان تصبح من اولى المهام التي تواجه المسؤولين في شعبهم لتقدم بلادهم ورقي شعوبهم . اذ انه على الرغم من ان انتاج الغذاء في عالم اليوم وصل الى ارقام خيالية جعلته يفوق على انتاج كل العصور السابقة ، فان عدد الجياع وعدد المرضى وعدد المحتاجين الذين يعانون من الفقر والبطالة وسوء التغذية وقلة الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية والترفيهية لا زال في تزايد مستمر . وهكذا تبدو المشكلة السكانية على جانب كبير من الاهمية مما يوجب مضاعفة الاهتمام بها ، خاصة وان اكثر دول العالم معاناة من مشاكل التضخم السكاني هي اكثرها تخلفا وبالتالي اقلها مقدرة على الانماء بمتطلبات الاعداد المتزايدة من السكان . اذ بينما يشكل سكان البلاد النامية حوالي ثلثي سكان العالم لا ينتجون الا حوالي ثلث الانتاج الكلي من الغذاء مما يجعل نصيب الفرد في الدول المتقدمة مما ينتجه من الغذاء يساوي اربعة امثال نصيب الفرد في الدول النامية . اما قيمة انتاج الدول النامية من المنتجات الصناعية فلا تساوي الا حوالي ٧٪ من انتاج الدول المتقدمة فقط .

واذا اتجهنا الى البلاد العربية في محاولة للتعرف على بعض اوجه الحياة فيها ، خاصة ما يتعلق منها بالسكان وبطريقة استغلال امكاناتهم فاننا سنتوقف كثيرا وجود فجوة كبيرة بين الامكانات البشرية المتوفرة وبين مدى وحقيقة ما استغل من تلك الامكانات في النشاطات الاقتصادية المختلفة .

واذا كانت القيم الحضارية التي تسود الحياة العربية والمؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تتم عملية استغلال تلك الموارد من خلالها قد تشترك في توجيه الامكانات العربية الوجهة الصحيحة ، فان احدى اهم النتائج التي ترتب على ذلك : رحيل الاعداد الكبيرة من الكفايات العلمية العربية وهروب الكثير من رؤوس الاموال العربية الى الخارج ، خاصة الى دول الغرب الصناعية . واذا سلمنا بحقيقة قدرة تلك الدول على استغلال مواردها ، فاننا سوف ندرك على الفور ان علماء واموال وموارد الامة العربية ساهمت مساهمة فعالة في اتساع نطاق الفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول العربية وبسبب عجز الدول العربية كلها منفردة ومجتمعة عن خلق المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية القادرة على استغلال امكاناتها البشرية والمالية الطبيعية اتسع نطاق تلك الفجوة لتأخذ ابعادا اجتماعية وسياسية وتعليمية وتربوية الى جانب ابعادها الاقتصادية .

---

* استاذ مساعد الاقتصاد — جامعة الكويت — سكرتير التحرير

** مؤسسة المشاريع والانماء العربية — بيروت

وفي هذا البحث سوف نحاول التركيز على النقاط الثلاث التالية :

١ ـ الاستغلال الانساني للانسان .

٢ ـ الهجـره العربيه داخل الوطن العربي ، خاصه هجرة الكفايات العلميه .

٣ ـ معوقات تعظم درجه استفاده البلاد العربية من الكفايات العلميه المهاجره اليها .

الاستغلال الانساني للانسان

ان ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي التـي تعيشها البلاد العربيه وما ترتبط بتلك الظـروف من ارتفاع نسبه الاميه وارتفاع نسبه البطالة وتصاعد تطلعات مختلف الطبقات في المجتمع تجعل السكان في البلاد العربيه يبرزون كمشكله متعدده الابعاد والجوانب . الا ان كون العنصر البشري بما يمتلكه من امكانيات عمل وقدره على الخلق والابتكار قادرا على التطور والتكيف تصبح امكانية تحوله من « مشكلة اقتصاديه » الى قوه منتجه اكبر من الممكن تحقيقه بل وهدفا حاسما تصعب الخسارة فيه . وعلى العموم تقوم عمليه تحويل العنصر البشري « المشكله » الى قـوه منتجة على عنصرين اساسيين :

١ ـ العمل على انهاء وجوده كمشكله وهـذا يتطلب احداث تغييرات اساسيه في المؤسسـات الاجتماعيه القائمه في المجتمع وذلك بهدف الوصـول الى تعطيل عمل او تقليل اثر الاسباب الكامنـه وراء تصعيد المشكله السكانيه واهمها : التحكم في معدلات النمو السكاني والحد من تطلعات السكان وتوقعاتهـم وتطوير نظره المجتمع الى عاداته الاستهلاكيه .

٢ ـ العمل على تصعيد قدرته كقوه منتجه . وهذا يتطلب احداث تغيـرات اساسيـه فـي المؤسسات الاقتصاديه والسياسيه والتعليميه القائمه في المجتمع وذلك بهدف الوصول الى تحسين نوعيه السكـان وترشيد سلوكهم الاستهلاكي وخلق الاجواء الملائمه لتطويـر ملكات الفرد وقدراته الخلاقة .

وهذه العمليه وان بدت ذات شعبين منفصلين الا انها عمليه واحده ذات وجهين مختلفين . اذ ان العمل على تقليل حجم المشكله السكانيه هو عمل علـى تصعيد القدره الانتاجيه كما ان العمل على تصعيـد القـدره الانتاجيه هو عمـل في اتجاه انهاء المشكله السكانيه .

واذا كانت برامج التعليم والتدريب والتثقيف هـي وسائل تحويل العنصر البشري « المشكله » الـى قوه منتجه ، فان توجيه هذه القوه المنتجه الى الاستخدام الامثل يعتبر افضل السبل لتقدم المجتمـع ورفاهيته ولما كانت قدره الانسان على التعلم من تجاربه والتكيف مع متطلبات حياته خاصة في فتره الشباب كبيرة فان استغلال هذه الامكانيه في تحسين نوعيه السكان لابد وان تقود الى خلق الانسان الافضل . ولما كان حوالي ٥٠٪ من سكان العالم العربي لا زالوا تحت سن الثامنة عشره ، فان قدرة المجتمعات العربيه على تقبل المفهوم التقدمي للتغير تعتبر كبيره للغايه . الا انه على الرغم من ذلك لم تستغـل هـذه القدره أو توجه الوجهه التي تمكنها من المساهمه في خلـق ظروف حياتيه افضل توفر امكانية الاستغـلال او الاستخدام الانساني للفرد العربي ولذلك بقي الانسان العربي عبئا على كاهل الاقتصاد القومي بدلا مـن ان يتحول الى عنصر انتاجي ينمي ذلك الاقتصاد ويثريه.

ان النظره غير العلميه للفرد العربي باعتباره عبئا ثقيلا يقع على كاهل الاقتصاد والوطن كانت احـدى أسباب التي دفعت ما يزيد على المليونين من ابنـاء الامه العربيه القادرين على العمل والانتاج الـى الهجره الى الخارج . واذا كانت اعـداد المهاجرين لا تزيد كثيرا عن ١٫٥٪ من مجموع السكان ، فـان هذه النسبة تصل الى حوالي ٨٪ من اعداد قـواه العاملة . ولما كانت نسبة العاملين في البلاد العربية تقل عن ٢٠ ٪ من المجموع العام للسكان وان نسبة الهجرة بينهم تصل الى حوالي ٨٪ فان البلاد العربية ـ والحالة هذه ـ تتعرض الى هجرة سكانية تستنزف قسما كبيرا من ثرواتها البشرية التي يصعب تعويضها وبسبب ارتفاع نسبة الكفايات العلمية بين المهاجرين تصبح مشكلة الهجرة العربية الى الخارج احدى اهم القضايا التي تمس حياة المجتمع العربي وتعرض ـ في حالة استمرارها ـ كل خطط وبرامج التنمية العربية للفشـل .

واذا كانت هجره الكفايا ت العلمية هي احدى اهم مظواهر عدم قدره المؤسسات القائمة في المجتمع العربي على استيعاب تلك الكفايات ومساعدتها على تحقيـق ذاتها من خلال العمل المنتج ، فان ارتفاع نسبة البطالة بين الكفايات الصناعة سوف تؤدي الى احداث الكثير من المضاعفات السيئة والتي قد تكون اهمها :

١ ــ ارتفاع مستوى المؤهلات العلمية المتوفرة عن مستوى الوظائف التي يمكن توفيرها . اذ يقود هذا الوضع في حالة استمراره الى قيام تنافس قوي بين الكفايات العلمية من اجل الحصول على الوظائف المتوفرة وذلك على الرغم من انخفاض مستواها وعدم ملائمتها في الكثير من الحالات لتخصصاتهم . وتكون نتيجة لذلك ضياع الكثير من الاستثمارات البشرية وتدهور الخلفية العلمية وانحطاط مستوى المسئولية الاجتماعية .

٢ ــ اتساع الفجوة بين مستوى التوقعات والامكانيات مما يزيد المشكلة الاقتصادية تعقيدا وتقود في النهاية الى قيام اوضاع اجتماعية وسياسية غير مستقرة .

ولما كان تقدم الوطن العربي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستخدام الامثل لموارده خاصة موارده البشرية فان امكانية خلق وتطوير المؤسسات القادرة على استيعاب طاقته العلمية تتوقف ــ والى حد كبير ــ على امكانية فهم واستيعاب الاسباب الحقيقية التي تدفع تلك الكفايات الى الهجرة وبوجه خاص تحديد الاسباب التي تكمن وراء ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع وانتشار الشعور بالياس وعدم الرضا بين غالبية الكفايات العلمية وانخفاض انتاجية وعطاء الفرد العربي بوجه عام .

ان اي محاولة تبذل من اجل التعرف على ظروف عمل الفرد العربي الذي يعمل في بلده أو في بلد عربي سوف تعطينا نتائج مخيبة للامال، سواء نظرنا الى تلك الظروف من زاوية كونه انسان يعيش في بشر بالانتماء اليه او من زاوية مقارنة ظروف عمله بظروف عمل الفرد العربي او غير العربي يعيش في دول اوروبية . فالى جانب اهمال الكثير من حقوق الفرد الاساسية ذلك الاهمال الذي يطبع تصرفات غالبية السكان تجاه بعضهم تتضح مشكلة حرمان المرأة العربية من معظم حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وبسبب هذه النظرة غير الموضوعية لموقع المرأة من حياة المجتمع تتكرس لدى الرجل العربي والمرأة العربية الكثير من المفاهيم الخاطئة التي ما زالت تعمل وبفاعلية في اعاقة تقدم المجتمع وتطوير نظرة افراده بعضهم الى بعض .

واذا اتجهنا الى محاولة التعرف على نظرة الجانب الرسمي الى ظروف عمل الفرد العربي فاننا سوف نكتشف محدودية اهتمام المسؤولين واحيانا اهمالهم الاعداد الكبيرة من سكان البلاد العربية الفنية مسؤولية تطوير حياتهم الى الافضل وتساعدهم على تبني قيم حضارية اكثر واقعية وموضوعية . يضاف الى هذا عدم قيام الحكومات بتوجيه الجهد الكافي لخلق ظروف عمل مادية ونفسية تسمح للفرد بتطوير ملكاته الخلاقة واستغلال امكانياته الكامنة . وبوجه عام ، يعيش الفرد العربي ظروفا حياتية قاسية تضعف او تنعدم معها الضمانات الاجتماعية وحقوق الحصول على الاعداد المهني المناسب ضمن تخطيط واع للقوى العاملة . وفيما عدا نسبة قليلة من القوى البشرية العاملة في الاعمال الحرة والوظائف الحكومية المضمونة ، يعيش العامل العربي حياة غير منتجة وغير مضمونة ضد البطالة مع عدم توفر الاحساس بوجود امال كبيرة في التحسن .

الهجرة داخل البلاد العربية

ان اكتشاف النفط في دول عربية قليلة السكان ادى ــ وفي فترة وجيزة الى حدوث ارتفاع كبير في الدخل الفردي لشعوب تلك البلاد مما قاد الى خلق فجوة كبيرة في الدخل الفردي بين الدول البترولية والدول غير البترولية . ومع تبلور تلك الفجوة اخذت الاعداد الكبيرة من سكان البلاد العربية الفنية بالسكان تهاجر الى الاقطار العربية الفنية بالاموال حيث خدم التفاوت كاهم عامل محرك للهجرة الداخلية . وابتداء من سنة ١٩٥٠ اخذت بعض الدول العربية الفنية بالسكان ، خاصة مصر واليمن والاردن وسوريا ولبنان تمد الدول العربية الفنية بالنفط ، خاصة الخليجية منها ، بمعظم احتياجاتها من القوى البشرية والمهارات الفنية . وبينما خدمت لبنان كمركز هام لتصدير واستيراد الكفايات العربية ، خاصة تلك التي نشطت في ممارسة الاعمال الحرة والنشاطات التجارية والمالية قامت سوريا بتصدير الكفايات العلمية للدول البترولية والايدي العاملة غير الفنية الى لبنان. والجدول رقم ١ يعطينا فكرة عن حجم الهجرة الداخلية في البلاد العربية .

جدول رقم ((١))

اعداد السواح والمقيمين في البلاد العربية في الفترة ما بين

١٩٦٦ — ١٩٧١

		السواح العرب	السواح غير العرب	العرب من غير المواطنين	
×					
الجزائر	(١٩٧١)	٦٤٫٤٢٦	١٦١٫٥٩٩	١٩٦٫٥٠٠	(١٩٦٦)
البحرين	(١٩٧١)	١٣٣٫٠٠٠	٧٦٫٠٠٠	٣٨٫٠٠٠	
جمهورية مصر العربية	(١٩٦٩)	١٩٢٫٠٠٠	١٤٩٫٠٠٠	٩٠٫٤٦٨	(١٩٦٦)
الاردن	(١٩٧١)	٢٢٣٫٠٠٠	٣٣٫٠٠٠	— — —	
العراق	(١٩٧١)	٥٠٠٫٠٠٠	٩٠٫٠٠٠	٢٩٫٠٠٠	
الكويت	(١٩٧١)	٥٦٣٫٠٠٠	٩٤٫٠٠٠	٤٠٠٫٠٠٠	
لبنان	(١٩٧١)	١٫٨٦٠٫٨٠٤	٢٩٦٫٦٠١	٨٠١٫٠٠٠	
ليبيا	(١٩٧٠)	٤٩٫٦٣٦	٢٦٫٩٥٨	٥٠٫٠٠٠	(١٩٦٨)
		× ×			
المغرب	(١٩٧١)	٧٥١٫٢٨٤		١١٢٫٠٠٠	
المسعودية	(١٩٧١)	٥٥٦٫٦٠٧	٣١٩٫٣٥٢	٢٢٣٫٧٧٨	
السودان					
		× × ×			
سوريا	(١٩٧١)	١٫١٦٤٫٠٠٠	١١٤٫٠٠٠	— — —	
تونس	(١٩٦٦)		١٨٠٫٠٠٠	١٣٩٫٠٠٠	
دول الامارات العربية			— — —	٢١٥٫٢١٠	
المجمـــــوع		٥٫٣٩٥٫٤٣٥	٢٫٣٠٧٫٨٤٢	٢٫٢٨٩٫٩٦١	

× هذه الاعداد لا تدخل في نطاقها اعداد الاجانب المقيمين في الجزائر .

×× عدد السواح غير الجزائريين الذين دخلـــوا المغرب بما فيهم ٦٦٧٢٣٢ من الولايات المتحدة وكنـــدا واوروبا .

××× لا تحوي هذه الارقام اعداد اللبنانيـــين الذين دخلوا سوريا .

ملاحظـــة : لا تحوي هذا الجدول اعداد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية المضيفة .

وقد تكون هجرة الكفايات العلمية والفنية العربية في داخل الوطن العربي ليست ذات اهمية لو ان الحدود القائمة بين مختلف البلاد العربية وقوانين الاقامة والعمل في كل منها لا تحول دون ممارسة العربي لحقوق المواطنة في وطنه . ذلك ان انتقال الفرد العربي من دولة عربية لاخرى يخضع في الغالب لاجراءات مشددة واحيانا معقدة مما يجعل الانسان العربي يعيش مهاجرا في وطنه ويقيم اقامة مؤقتة غير مستقرة بين اهله .

ان الاطباء والمهندسين والمدربين والموظفين الذين ساهموا في اثراء تيار الهجرة العربية شاركوا مشاركة فعالة في تطور وتنمية الاقطار العربية التي هاجروا اليها . ان اخلاص وولاء تلك الكفايات للاقطار العربية التي خدمت فيها لم يكن كافيا ليحول دون تعرضها في الكثير من الحالات للمضايقات النفسية وفقدان الوظيفة والترحيل من البلاد . وتعود اسباب سوء المعاملة التي يتعرض لها العمل العربي المهاجر الى ثلاثة عوامل اساسية :

١ ـ قصور نظرة المجتمع العربي للانسان بوجه عام وللعمل المهاجر بوجه خاص اذ بينما تتميز نظره المجتمع العربي الى الانسان باعتباره عبئا اقتصاديا تنظر المجتمعات المحلية الى العمل المهاجر اليها نظرتها الى السارق أو المستغل أو متحين الفرص على أحسن الفروض .

٢ ـ قيام خلافات سياسية بين العديد من الدول العربية تجد انعكاساتها على معاملة كل حكومة لرعايا غيرها من الدول . ولذلك فان المواطن العربي على الرغم من براءة وقسوة ظروف حياته كثيرا ما كان ضحية لعلاقات سياسية لم يكن طرفا فيها أو سببا لها .

٣ ـ وجود تفرقة بين الكفايات العلمية والاجنبية والكفايات العلمية وبسبب خوف الكفايات الاجنبية من امكانية احلال الكفايات العلمية العربية عليها تلتقي جهود الكفايات الاجنبية ونظرة المجتمع العربي في اضطهادها للكفايات العلمية العربية .

ان مستوى المعاملة التي يلقاها العاملون العرب في بلاد عربية غير بلادهم تقل كثيرا عن مستوى المعاملة التي يلقونها اذا ما هاجروا الى بلاد غربية متقدمة وهذا لا يقتصر على النواحي المادية فقط بل يمتد ليشمل المعاملة الشخصية والمهنية والحقوق المدنية والقانونية النقابية . ومن ظواهر عدم توافق ظروف العيش والعمل مع تطلعات الكفايات العلمية العربية ان قيام كلية للطب في الاردن وافتتاح اثنين من المستشفيات الجديدة فيها كان سببا لحدوث هجرة معاكسة بين الاطباء الاردنيين والفلسطينيين من ذوي المؤهلات العالية ممن كانوا يعملون في دول النفط الغنية .

ان عدم استيعاب المجتمعات والحكومات العربية لاهمية وضرورة معاملة المهاجرين اليها معاملة لائقة تكفل لهم امكانية العيش في حرية والتطلع الى المستقبل باطمئنان كان احد الاسباب التي جعلت دول البترول الغنية تعجز عن جذب المزيد من الكفايات العلمية اليها ، خاصة الكفايات العربية القادرة على الخلق والابتكار والتنظيم والادارة . اذ بينما تهاجر افضل الكفايات العربية الى الخارج يكون مستوى الكفايات العلمية التي تهاجر داخل الوطن العربي اقل في العادة من مستوى الكفايات التي تهاجر الى خارجه

ان ارتفاع مدخولات دول النفط العربية يحتم زيادة النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية فيها مما يزيد من حاجة تلك الدول الى الكفايات العلمية والفنية العربية ومما يؤكد ذلك اتجاه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في بلاد عربية وافريقية واسيوية تنقص معظمها الخبرات الفنية والكفايات العلمية .

وبعد اتضاح طبيعة ومدى الاخطار التي تحيط بالاستثمارات العربية في الخارج اصبحت الدول العربية ذات المداخيل العالية والمنظمات العربية الاقتصادية وغير الاقتصادية في امس الحاجة الى العقول العربية القادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة والافادة منها . ولهذا نرى ان تحسين ظروف عمل تلك الكفايات وتهيئة فرص تكاملها مع المجتمع حيث تعمل وتعيش يعتبر امرا غاية في الاهمية . اذ ان اهمال الحكومات العربية لهذه القضية سوف يؤدي الى الاضرار بمصالح الدول والمؤسسات التي تقوم الكفايات العلمية على خدمتها ، مما يقود في المدى الطويل الى اعاقة نمو وتطور المجتمع العربي وضياع الكثير من موارده المتاحة . واذا ادركنا ان مشكلة فائض الاموال العربية ليست الا مشكلة قصيرة المدى وان فرصة تراكمها قد لا تتوفر في اية حقبة تاريخية اخرى تصبح القضية التي نحن بصدد دراستها قضية عاجلة وعلى درجة عالية من الاهمية والخطورة .

وفي هذا المجال يمكن لنا ان نشير الى تجربة دول السوق الاوروبية المشتركة في سماحها بحرية انتقال واقامة مواطني دولها في اي بلد يختارونه من بلدان دول السوق . لقد بدات هذه التجربة سنة ١٩٦١ بالسماح لارباب الاعمال في اية دولة بتوظيف من يختارونه من مواطني دول السوق الاخرى وذلك في حالة تعذر عثورهم على المؤهلات المطلوبة خلال ثلاثة اسابيع من الاعلان عن المؤهلات المطلوبة لملء الوظائف الشاغرة (١) . ومع حلول عام ١٩٧٠ اصبح من حق العاملين في دول السوق من رعايا دولها ان يعيشوا بصفة دائمة مع عائلاتهم في البلاد التي يعملون فيها (٢) .

ان اية دراسة علمية لظروف عمل ومعيشة العمال العرب والكفايات العلمية العربية العاملة في دول السوق الاوروبية او في اية دولة من دول الغرب الصناعية تبين لنا ان احوالهم المعيشية وفرص تقدمهم تعتبر جديدة اذا ما قورنت باحوال وفرص تقدم قرائنهم العاملين في دول عربية . ولما كنا كثيرا ما نفاجا بان المسؤولين في معظم او كل الدول العربية لا يعرفون مثل هذه الحقائق ، فاننا نرى ان من واجبات منظمات ونقابات العمال العربية ودوائر العمل في الوزارات المختصة بشؤون العمل والعمال ان تبدأ بدراسة احوال العمال في بلادها ، خاصة ظروف عمل ومعيشة العمال المهاجرين اليها . وبالاضافة الى هذا نؤكد على اهمية دراسة تجارب الدول الصناعية المتقدمة في معاملتها للعمال المهاجرين وذلك من اجل زيادة وعي العمال وارباب العمل في البلاد العربية بالمشاكل والقضايا التي يتعاملون معها وبتوقف مدى تقدمهم على طريق علاجهم لها ونظرتهم اليها .

مقومات تعظيم درجة استفادة البلاد العربية من الكفايات العلمية المهاجرة اليها :

ان النظرة الى مشكلة هجرة الكفايات العلمية المهاجرة يجب ان تنبع من خلال فهمنا لاهميتها وتصورنا لاحتياج المجتمع لها وليس من خلال كونها احدى ظواهر الحياة المتغيرة اذ بينما يتدنى مستوى الخدمات الطبية في البلاد العربية وترتفع الحاجة الى المزيد من الاطباء في كافة ارجاء العالم العربي يقدر عدد المهاجرين من الاطباء العرب الى بلاد غربية متقدمة بحوالي سبعة الاف طبيب . وبينما تعاني الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي من نقص في الكفايات العلمية ، تعيش وتعمل في خارج الوطن العربي نسبة تتراوح ما بين ٥٠ — ٩٠ ٪ من حملة شهادات الدكتوراة في مختلف العلوم . وتشير بعض الدراسات الى ان حوالي ٢٥٪ من الاطباء العرب وحوالي ٩٠٪ من حملة شهادات الدكتوراة في العلوم الطبيعية وحوالي ٣٠٪ من حملة شهادات البكالوريوس هاجروا الى دول غربية متقدمة .

وعلى سبيل المثال ، يوجد في كل من لبنان وسوريا والاردن والعراق والكويت والتي يقدر عدد سكانها بحوالي ٢٣ مليونا من الناس — حوالي ١٨٨ الف خريج جامعي فقط . وهذا يعني ان نسبة الكفايات العلمية في هذه المجموعة من الدول الى السكان تقل عن ١٪ . واذا علمنا ان هذه المجموعة من الدول تتمتع باعلى نسبة من الكفايات العلمية اذا ما قورنت بغيرها من الدول الى مجاميع الدول العربية ، فاننا سوف ندرك على الفور مدى اهمية وخطورة مشكلة هجرة الكفايات العلمية العربية لاوطانها والجدول رقم ٢ يبين لنا اعداد ونسب الكفايات العلمية موزعين على التخصصات المختلفة .

---

1. W. R. Bohning, **The migration of Workers in the United Kingdom and the European Community.** Oxford University Press, (P. 10). London, 1972
2. Ibid., P. 22.

جـــدول رقم ٢

اعداد الكفايات العلمية العربية في الفترة ما بين ١٩٥٠ — ١٩٧٣ واعداد ونسب طلبة الجامعات العربية لسنة ١٩٧٣ موزعين على التخصصات المختلفة

البلد	عدد السكان بالبلون	الخريجين	طلبة الجامعات	العلوم الطبيعية	الطب	الهندسة	العلوم الانسانية والفنون	الزراعة	التجارة
العراق	١ر٥٦	٦٥٠٠٠	٤٧٠٠٠	٧٪	١٢٪	١٠٪	١٠٪	٢٪	٩٪
الاردن	٢ر٥٣	٢٠٠٠٠	٢٦٥٠٠	٦٪	١٤٪	١٠٪	٦٠٪	٣٪	٧٪
لبنان	٣ر	٥٠٠٠٠	٤٦٥٠٠	١٠٪	١٨٪	٩ ٪	٥٢٪	٣٪	٨٪
سوريا	٦ر٨٣	٤٨٠٠٠	٣٤٠٠٠	٨٪	١٥٪	٧ ٪	٦٠٪	٢٪	٧٪
الكويت	٨٢ر	٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٪	٢ ٪	٤ ٪	٦٨٪	١٪	١٥٪
المجموع	٢٣ر٧٤	١٨٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠						

ويتضح لنا من هذا الجدول ان حوالي ٦٠ ٪ من خريجي الجامعات العربية من خريجي كليات الحقوق والاداب . واذا اضفنا الى هذا حقيقة تخلف الجامعات العربية وتخلف خريجيها عن مواكبة التقدم الحديث وقلة معاهد البحث العلمي ومعاهد التخطيط والادارة فان حاجة البلاد العربية الى الخبرات الفنية والكفايات العلمية خاصة في مجالات التكنولوجيا والعلوم الطبيعية

هذه الحقيقة لم تمنع قيام هجرة نشطة من البلاد العربية تعتمد في الدرجة الاولى على الكفايات العلمية العربية وذلك بهدف العمل والاقامة في الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية وكندا واستراليا .

ولما كانت مشكلة تخريج المزيد من الكفايات العلمية مرتبطة بوجود فئة من العلماء القادرين على العمل في الجامعات ومعاهد البحث العلمي كمراكز لتخريج القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فان محاولة اجتذاب العلماء العرب والمقيمين في الخارج تصبح ذات شقين متلازمين :

أ — ايجاد المعاهد العلمية التي تتوفر لديها القدرة على استيعاب العلماء وطلاب العلم مع توفير امكانية قيام تفاعل خلاق فيما بينهم .

ب — تطوير مؤسسات المجتمع الاقتصادية وغير الاقتصادية في اتجاه يمكنها من استيعاب خريجي الجامعات العربية في وظائف واعمال تخدم المجتمع من جهة وتنمي لديهم القدرة على الخلق والابتكار من جهة اخرى .

وقد يكون بالامكان ايضاح اهمية ومدى احتياج العالم العربي لكفاياته العلمية المهاجرة وغير المهاجرة اذا حاولنا تقدير احتياجاته من اساتذة الجامعات او الاطباء او المهندسين او الملمين . وعلى سبيل المثال نقدر نسبة الاطباء الى السكان في البلاد العربية بطبيب واحد لكل ٥٠٠٠ شخص تقريبا . اما في بعض البلاد العربية مثل اليمن وعمان فان هذه النسبة تصل الى طبب واحد لكل ٥٠ الف شخص على الاقل وذلك في مقابل طبيب واحد لكل ٩٠٠ شخص في السويد و ٨٠٠ شخص في فرنسا و ٧٠٠ في الولايات المتحدة الاميركية و ٦٠٠ في المانيا الغربية و ٥٠٠ في الاتحاد السوفييتي و ٤٠٠ في اسرائيل (١) . ولما كان عدد سكان البلاد العربية قد وصل الان الى حوالي ١٤٠ مليونا من الناس فان عدد الاطباء الذين يقومون على خدمتهم قد وصل الى حوالي ٣٠ الف طبيب فقط .

واذا اراد الوطن العربي ان يصل بنسبة الاطباء الى السكان فيه الى النسبة التي تسود حاليا في الكويت (١ : ١٠٠٠) فان عدد الاطباء العاملين فيه يجب ان يصل الى حوالي ١٤٠ الف تقريبا . وهذا يعني ان احتياجات العالم العربي الفورية الى الاطباء تزيد عن المئة الف . اما اذا اراد ان يصل بنسبة الاطباء

(1) World Economic Survey, 1969-1970 PP. 125-7.

الى السكان منه الى النسبه التي تسود حاليا في معظم البلاد المتقدمة الاشتراكية والرأسمالية ، فان احتياجاته الفورية تقفز الى حوالي ٢٠٠ الف طبيب على الاقل وعندما يدرك المسؤولون ان قيام كلية للطب وبهـــا حوالي ثلاثين اساتذ سوف تكون باستطاعتها ان تخرج حوالي ثلاثين طبيبا كل عـــام اذا مـــا توفرت لها كافة الامكانات المادية والبشرية المناسبة ، فان مسؤوليتهم الاجتماعية سوف تجعل من المحتم عليهم أن يعـــيروا مشكلة هجرة الكفايات العلمية ما تستحقه من عناية واهتمام اذ ان استجـــلاب كافـــة اطبائنا المقيمـــين في الخارج على مدى العشر سنوات القادمة (حـــوالي سبعة الاف) ومنحهم كافة التسهيلات الممكنة للتدريس والبحث واقامة كليات الطب والمستشفيات الجامعية من حولهم سوف يجعل من الممكن ان يصل مستـــوى الخدمات الطبية في البلاد العربية في غضون ما يبقى من القرن الحالي الى المستوى الذي تسود في بعض البلاد الاوروبية الاقل تقدما .

وباختصار تعتمد معظم مقومات فائدة الـــــدول العربية من كفاياتها العلمية على عاملين اساسيين :

١ ــ خلق امكانية عـــودة الكفايات العلمية المهاجرة الى الخارج ومنحها حرية العمل مع توفير احتياجاتها المادية وغير المادية .

٢ ــ تطوير نظرة المجتمع والدولة الى الفرد باعتباره عنصرا منتجا وليس عبئا اقتصاديا وذلك بالاضافه الى اعتباره كيانا انسانيا له حقوق وعليه واجبات يؤديها بأمانه واخلاص من خلال تحريك دوافعـــــه ومشاعره الانسانية وليس من خلال ارهابه وتعطيل قواه العقلية على حساب قواه البدنية .

الخلاصة والتوصيات :

ان ما يمكن ان نوصي به في مجال الهجرة الداخلية سوف يركز على ثلاث حقائق **نعتبرها** اساسية وحيوية وهـــي :

١ ــ ان سوء توزيع الثروة والسكان بين مختلف اقطار العالم العربي يحتم استمرار الهجرة الداخلية واتساع نطاقها .

٢ ــ ان تخلف المؤسسات الاجتماعية والتربويـــة ومؤسسات البحث العلمي في العالم العربي والذي كان يسابر تخلف البلاد العربية والاقتصادية مقاســـــابمستوى الدخل الفردي ، اصبح اليوم بعد زيـــــادة اسعار البترول شديد التخلف . وهذا يعني ان توفر الامكانيات المادية في الوقت الحاضر وبكميات كبيرة في بعض اجزاء الوطن العربي لا يبرر بل ويتناقض مـــع بقاء المؤسسات العلمية والتربوية والاجتماعية علـــى حالها من التخلف .

٣ ــ ان ندرة الكفايات العلمية في العالم العربي وانخفاض مستوى الكفاءات الفنية والادارية المتوفر مع ارتفاع وتصاعد الحاجة اليهم سوف يجعل البـــلاد العربية المختلفة خاصة البترولية منها في ســـــوق الكفايات العلمية شديدة التنافس .

وبناء على ما تقدم قد يكون من الممكن وضع النقاط التاليه كمؤشرات لسياسة سكانيه تعتبر الهجـــــرة الداخلية جزءا مهما وضروريا للايفاء ببعض متطلبـــات التقدم في هذا الجزء من العالم :

١ ــ اعتبار الوظيفة التي يشغلها الفرد العربي أو المهنة التي يزاولها منفصلة تمام الانفصال عن العلاقات السياسية التي تربط الدولة التي ينتمي اليها بالدولة التي يعمل فيهـــــا .

٢ ــ الاعتراف بحق الفرد العربي في احضار عائلته للعيش معه حيث يعمل (انظر تشريعات الســـــوق الاوروبية المشتركة رقم ٦٨/١٦١٢) .

٣ ــ الاعتراف بحق الفرد العربي الذي يعمل فـــي بلد غير بلده بالتمتع بكافة الحقوق الاجتماعية وحقوق المهنة التي يتمتع بها زملاؤه من المواطنين وبشكـــــل

خـــاص : العـــــلاوات الاجتماعية المترتبة علـــــى الـــزواج والانجاب . الضمانات والتامينات الصحية ، البطالة والمرض والعجز عن العمل والتقاعد (انظر تشريعات السوق الاوروبية المشتركة رقم ٧١/١٤٠٨).

٤ ــ اقامة مؤسسات متخصصة للعمل والهجـــرة تعنى بشؤون العمال الوظيفية والمهنية وتضـــــــع الدراسات والبرامج الكفيلة برفع مستوى معيشتهم وزيادة انتاجهم وتحسين فرص تقدمهم وتكاملهم مـــع المجتمعات التي يعملون فيها .

لقد اتجهت هذه الدراسات الى محاولة اثـــــارةالاهتمام حول بعض القضايا المتعلقة بالعمال العرب خاصة من عمل منهم في بلاد عربية غير بلادهـــــم .ولما كان البحث قد اتخذ طابع التوجيه الموضوعـــــي اكثر من صفة البحث عن الحقائق المجـــردة ، فانـــهلم يحاول اظهار كافة جوانب هذه المشكلة وابعادها وذلك لان مثل هذا العمل كان من الممكن ان يثير الكثيرمن الحساسيات والتساؤلات ، مما قد يـــؤدي الى تحييد هذا البحث أو يحرمه من غرض وصوله الـــىالهدف واذا كانت الارقام والحقائق التي توصل اليها الباحثان عن احوال العامل العربي وحقوقه القانونيةوغير القانونية تثير في بعض الحالات الكثير مـــــن التساؤلات عن قيمة الانسان في هذا الجزء من العالمفانها لا بد وان تعيد الى الذاكرة بعض التصـــورات عن حياة الاقطاع في العهود السابقة ، وما ترتب علىتلك الاوضاع من اسطرابات سياسية وتغيـــــرات اجتماعيـــة .